دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الاعلام اليمني الحديث : الاطار الفلسفي والسياسي والقانوني
المصدر:	الدراسات الاعلامية
الناشر:	المركز العربي الاقليمي للدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والبيئة
المؤلف الرئيسي:	باسردة، أحمد الشاعر
المجلد/العدد:	ع 83
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1996
الشهر:	يونيو
الصفحات:	27 - 48
رقم MD:	136727
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الجوانب السياسية، الاعلام، اليمن، العصر الحديث، الجوانب الفلسفية، الجوانب القانونية، وسائل الاعلام، القوانين والتشريعات، المؤسسات الاعلامية، السياسة الاعلامية، النقابات المهنية، الصحفيون ، الهوية الوطنية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/136727

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الإعـــلام اليـــمنى الحـديـــث
الإطـار الفلســفى والسـياسى والقـانونى

بقلم : د. أحمد الشامر باسـرده

كلية الآداب ـ قسم الإعلام
جامعة صنعاء ـ صنعاء الجمهورية اليمنية

نشأت وسائل الإعلام لتلبى حاجة الإنسان فى الإتصال بمن حوله ، وهى حاجة إنسانية نشأت منذ ظهور المجتمعات البشرية ، لأنها ترتبط ببقاء الإنسان ليتبادل المعلومات والافكار ، ويعبر بما فى نفسه ، ويتلقى من الآخرين ردود الافعال عن نشاطه وتفاعله معهم ، ثم إن عملية الإتصال هى حاجة جماعية يستخدمها المجموع لنقل المعلومات والتواصل مع الآخرين .

فهناك اتفاق بين عدد غير قليل من العلماء على أن عالم اليوم هو عالم الإتصال ، وتأسيسا على هذه المقولة فإن هذا العالم على تباعد قاراته واختلاف مساحاته ، وتنوع تضاريسة ، وتباين مجتمعاته من حيث النظرة للعادات والقيم واشكال السلوك المتعددة ، أصبح قرية واحدة (١) نشأت بفعل تأثير وسائل الاتصال الحديثة التى تخطت الحدود الإقليمية وتجاوزت كل العوائق الطبيعية ، الأمر الذى جعل تأثير الرسائل الإعلامية التى تبثها هذه الوسائل لم يعد مقصورا على المجتمع الذى نعيش فيه ، بل شمل ذلك التأثير المجتمعات الأخرى فى العالم ، وهذا معناه بإختصار أن ما توفره هذه الوسائل الاتصالية الحديثة من معلومات ، سواء أكانت خطأ أم صوابا ، أثرت بشكل مباشر على مجرى الحياة الاجتماعية للفرد والجماعات .. لقد أدى التفكير فى هذه الظاهرة الإعلامية ، بهذا المنطلق إلى ما يعرف حاليا « الحق فى الاتصال » وهو حق تحددت معالمه بوضوح فى الدول ذات التوجه الديمقراطى ، كما هو الحال فى الجمهورية اليمنية ، بالرغم من الجدل الكبير الذى يدور حول مضامين الرسائل الإعلامية الموجهة إلى المستقبل .. على هذا الاساس جاء اهتمامى بهذا الموضوع نظرا لما تلعبه وسائل الإعلام من تأثير مهم فى حياتنا اليومية وعلى خارطة الوطن اليمنى بشكل عام على ضوء السياسة المعلنة ، والواقع الإعلامى للجمهورية اليمنية وبحكم معايشة الباحث الاكاديمية والميدانية لوسائل الاتصال

ـ الكاتب استاذ بقسم الإعلام بجامعة صنعاء .

اليمنية ، وما تنقله من رسائل اتصالية عبر قنواتها المختلفة ، سواء كانت حزبية أو حكومية أو أهلية .. أامل الاستفادة من هذا البحث إن شاء الله .. إن التغيير الديمقراطى الذى شهدته وتشهده الجمهورية اليمنية بعد الثانى والعشرين من مايو ١٩٩٠م وبروز هامش كبير لحركة الصحافة وتعدد مشاربها وتفاعلها ، بالاضافة إلى السياسة الإعلامية المعلنة للجمهورية اليمنية التى هدفت إلى بلورة مفاهيم وطنية لخلق شخصية ثقافية اجتماعية تنطلق من قيم وتقاليد ومعتقدات وتراث الوطن اليمنى الذى أصبح كبيرا سياسة واقتصادا وإعلاما أيضا .. ويسعدنى أن أضع أمام انظار المخططين والموجهين والمنفذيين والمهتمين بالسياسات الإعلامية هذا الجهد فإن أصبت فلى أجران وإن أخطأت فلى اجر واحد .

الفصل الأول

الإطار المنهجى للبحث

أولا ـ أهمية البحث :

تنبع أهمية هذا البحث من كون الإعلام بوسائله وأجهزته المختلفة ، أصبح قاعدة هامة من قواعد التقدم والتطور والإنماء ، وهذه القاعدة لابد من إيجاد الإطار العام والمبادىء والمعايير التى تسير وتحكم نشاطها الذى أصبح المحرك الاساسى لخطط التنمية الفكرية والمادية فى مختلف المجالات .. وكما هو معروف فقد دلت كثير من الدراسات العلمية على أن قوة ونجاح وسائل الإعلام إنما يتوقف إلى حد كبير على فهم ومراعاة واتجاهات الجماهير وتفسيرها وتفاعلها مع الأحداث والوقائع الاجتماعية ، والأنشطة السياسية والاقتصادية من جهة .. وعلى الفهم لحكم الجماهير على القيم المعنوية والنماذج السلوكية والاذواق الفنية ، وتسخيرها لما يواجه احتياجاتها الفعلية والمشكلات الواقعية من جهة ثانية .. لهذا فإن على وسائل الإعلام مسئولية ذات شقين ، أولهما .. المساهمة فى استمرار بناء وتكوين الأفراد ، وتنمية مواقفهم الايجابية عن طريق غرس مفاهيم وافكار وعادات وقيم جديدة توائم متطلبات العصر وتقدمه .. وثانيهما .. المساهمة فى تكوين واقع المجتمع العصرى الديمقراطى الذى نعيشه اليوم فى الجمهورية اليمنية .. لذا وجب على أجهزة الإعلام بمختلف انواعها القيام بدورها الفعال والمناسب فى اطار المبادىء والمعايير التى نطلق عليها (السياسة الإعلامية) ، بهدف التحول الاجتماعى والاقتصادى فى هذه المرحلة الجديدة من واقع اليمن الحديث والتى يتطلب فيها اعتماد الخطط الفعالة من خلال البرامج الإذاعية والتليفزيونية والصحفية لمواكبة خطط التنمية فى البلاد .. ومن هنا جاء اهتمامى ومعالجتى للاطار الفلسفى والسياسى والقانونى لنشاط الإعلام اليمنى

للتعرف على اشكالية هذا الاطار من خلال الدراسة التحليلية المتأنية للوقوف على ماهية وطبيعة هذا الاطار ، إذ أن المواطن اليمنى أصبح على درجة عالية من الحساسية تجاه الإعلام ومصداقيته بل فى معظم الاحيان تساعده حاسيته بالحكم مقدما على صحة أو عدم صحة الخبر أو الموضوع .. ويساعده حكمه أيضا على تقسيم البرامج والمواضيع ويختار ما يناسبه ويتفق مع رغبته ومزاجه .. لذا دفعنى ذلك للتعرف على أمور كثيرة ستساعد رجل الإعلام والمخطط وصانع السياسات الإعلامية فى وضع المعايير التى تحكم نشاط الإعلام اليمنى بعد وحدته المباركة .

ثانيا ـ أهداف البحث :

يهدف البحث إلى مايلى :

ـ أهمية الإطار الفلسفى والسياسى والقانونى لنشاط الإعلام اليمنى بعد ٢٢ مايو ١٩٩٠م .

ـ أهمية الممارسة الديمقراطية وإنعكاسها على

حركة الإعلام والصحافة وتعدد مشاربها وتفاعلها فى إطار مضامين القانون .
- مدى فاعلية المبادىء والمعايير التى تحكم نشاط الإعلام اليمنى .
- مدى الإلتزام بالسياسة الإعلامية من قبل وسائل الإعلام .
- معرفة آراء الإعلاميين حول مفهوم الإطار الفلسفى والسياسى والقانونى للإعلام اليمنى .
- مدى فهم الإعلاميين للإطار العام للسياسة الإعلامية المعلنة .

ثالثا - منهج البحث وادواته :

لقد استخدمنا فى هذا البحث ، المنهج الوصفى التحليلى ، إذ أنه يعتبر من انسب المناهج إلى تقديم وصف لواقع الإعلام اليمنى وإطاره العام الذى يتحرك فيه ، والكشف عن ابعاد العلاقة بين الإطار الفلسفى والسياسى والقانونى ، والقائم بالعملية الإتصالية فى هذا النشاط .

هذا وقد استخدم فى هذا البحث ، استمارة مقابلة ملئت من قبل الباحث وقد روعيت الأسس والضوابط التى تقتضيها شروط المقابلة ، وقد احتوت الاستمارة على ٢٠ سؤالا غطت الجوانب المتعلقة بالإطار الفلسفى والسياسى والقانونى لنشاط الإعلام اليمنى ، كما تضمنت الاستمارة نوعين من الأسئلة ، بعضها مفتوحة النهاية ، الهدف منها إتاحة الفرصة للمبحوثين للإدلاء بما لديهم بحرية ، وبعضها مغلق النهاية .. قننت على النحو الذى يتيح للمبحوثين إختيار احتمالات المعبرة عن حقيقة آرائهم إزاء الاسئلة المطروحة .

رابعا - مجالات البحث :

تمثلت مجالات البحث فى ٣ جوانب .. الأولى بشرية ، والثانية مكانية ، والثالثة زمنية .

(أ) - المجال البشرى :

اشتمل على مبحوثين عاملين فى أجهزة الإعلام اليمنية .. صحافة ، إذاعة ، تلفزه .

(ب) - المجال المكانى :

شمل المجال المكانى عاصمة الجمهورية اليمنية - صنعاء .

(جـ) - المجال الزمانى :

استغرق تنفيذ الجانب الميدانى للبحث شهرا كاملا ، وذلك لإستقصاء البيانات والمعلومات الميدانية المطلوبة من عينات المبحوثين .
حيث امتدت فترة البحث التطبيقى من ١/٩ الى ٣٠/٩/١٩٩٣م .

(د) - تحديد وصف عينة البحث :

بلغ حجم العينة ٤٠ مفردة من الإعلاميين ، فيما فوق ٢٠ عاما وتضمنت هذه العينة عدة متغيرات ، كالجنس والمستوى التعليمى والمستوى المهنى والمستوى الاقتصادى .. وقد جرى اختيار العينة بالطريقة الاحتمالية الممثلة للإعلاميين اليمنيين .

الفصل الثانى

السياسة الإعلامية اليمنية

كما سلف القول .. يتحدد مفهوم سياسات الإعلام من مجموع المبادىء والمعايير التى تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم وإدارة ورقابة وتقييم ومؤامة نظم وسير العملية الإتصالية فى اليمن من أجل تحقيق أفضل النتائج على مختلف المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية

والفكرية ، فى إطار النموذج الديمقراطى الذى تأخذ بـه الجمهوريـة اليمنية ، ويجمـع علماء الاتصال فى العالم على أن السياسات الإعلامية المكتوبة تمنع الخوض والإلتباس وتوضح الصورة ، وتحدد خطوط السير للإعلام فى أى بلد كـان (٢) .. بالاضـافة إلى تكييف الامكـانات والقدرات الفكرية فى إطار الفهم العام للسياسة الإعلامية .

وقبل أن نعرض للسياسة الإعلامية اليمنية ، علينا أن نعرج على الاساس الذى تقوم عليه هذه السياسة .. ونعنى به حق الإتصال .

١ ـ حق الإتصال :

يعتبر حق الإتصال من القضايا الهامة فى عالم الإتصـال اليوم ، ليس فقط لأنـه يمس بصورة عمليـة ومبـاشرة حقـوق الإنسـان ، وقضـايـا الإتصال ذاتها .. ثم إن الإتصال حاجة إنسانية نشأت منذ قيام المجتمعات البشريـة ، وحاجـة الفرد لكى يتصل بغيره من الأفراد ويتبادل معهم المعلومات والافكار ، ويعبر عما فى نفسه ويتلقى من الآخرين مالا يعرف ويعطيهم ما يعرف ، ثم حاجة الجماعة لتتفاعل مـع بعضها البعض .. ويجمـع علماء الإجتمـاع والإتصـال أن هـذا التفاعل سمة من سمات المجتمعات ذات التوجه الديمقراطى .. بعبارة أخرى ، يعكس هذا الحق وضعية أى نظام ودرجة تطوره واتجاهاته وتفاعل فئاته الاجتماعية المختلفة .. ويعكس بالتـأكيد أطراف النظام ومتطلبات الدفاع عنه بما يحقق المصالح العليا للوطن ، بحيث يبرز دور القنوات القـانونيـة الفـاعلـة (٣) .. ويؤكـد الـدكتـور (Antony Shroader) أستـاذ الإعـلام الأمريكى بأن هذا الحق يضم مجموعة معقدة ومركبة من التفاعلات بين الفرد من جهة ومكونات النظـام الإتصالى الـذى يعيش فى داخله والتى تحدد حركته من جهة أخـرى ، بالإضـافة إلى تفاعلات أخـرى معقدة بـين النظم الإعلاميـة المختلفة فى البيئة ذات التوجه الـديمقراطى أو الديكتاتورى على السواء .

إن اللغة السريعة ، والتفـاعل الجيـد الذى نعيشه اليوم فى مجتمع الإعلام اليمنى ، لا يعنى تغييرا فى طبيعة هذه الظاهرة الاجتماعية وسرعة حركتها ، بل يعنى مزيدا من التفاعـل وانفتاح وتطور هذه الوسائل بحيث يؤدى إلى المزيد من اللحمـة الاجتماعيـة ، وإلى المزيـد من التنمية البشرية والمادية ـ وعلى أية حال أدى التفكير فى هذه الظاهرة بهذا التصور إلى ما يعرف بالحق الذى نتحدث عنه وهو حق الإتصال .. والحقيقة لم تحدد معالمه حتى الآن ، ولو أنه أثار ومازال يثير كثيرا من الجدل فى عالم الإتصـال اليوم ، وعلينـا أن نعترف بـأن هذا الحق فى تطبيقـاته العملية يرتبط أشد الإرتباط بالنظام السيـاسى والاقتصـادى والاجتمـاعى القـائم ، فى إطـار التطور العام الذى يمر به هذا المجتمـع أو ذاك (٤) .

ويستند الحق فى الإتصال إلى الحق الطبيعى للفرد فى أن يجتمع مـع الآخرين وأن يعبـر عن نفسه وأن يعرف ماذا يدور حوله ، بصرف النظر عن المصدر الذى تأتى منه هذه المعرفة .. ويدخل الدكتور جاك شاهين ، ضمن عناصر الإتصـال حق الرد فى تصحيح المعلومة والأفكار فى حق فرد أو جماعة .. وقد أخذ المشروع اليمنى بـذلك فى المادة (٦٠) من قانون الصحافة والمطبوعات رقم (٢٥) لعام ١٩٩٠م على حق الرد والتصحيح .

ومعروف أن مجموعة العناصر التى تحدثنا عنها ، تحددت مضامينها فى الميثاق العالمى لحقوق الإنسان ، ولكن إرتباطها معا فى كيان واحد وبمفهوم جديد من شأنه أن يعطى لها أبعادا جديدة وهى مازالت موضع نظر من كثير من فلاسفة السياسة والاجتماع والإعلام .. بالرغم من تبلور بعض مفاهيم هذا الحق فى المجتمع اليمنى ، ويتجلى ذلك فى الانتفاع والمشاركة .

والانتفاع معناه أن تكون وسائل الإتصال متاحة لكل فرد من أفراد المجتمع ، وتجلت هذه الصورة عمليا فى فترة الانتخابات العامة حيث عرضت الأحزاب والتنظيمات السياسية برامجها ، وهذه نعمة الوحدة وإرتباط الوحدة بالمديمقراطية .. وهذه إشارة لتخلى الصفوة عن احتكار أجهزة الإتصال الحكومية وخاصة الإذاعة والتليفزيون والصحف التابعة لها .. وقرب هذا الاسلوب بين فئات المجتمع ، وعمق الإنتماء السياسى والولاء الوطنى ، وليس معنى ذلك الا تكون هناك وسائل أو رسائل متخصصة لأى فريق من القوى السياسية الفاعلة فى المجتمع ، ومن خلال متابعتى الميدانية وإحتكاكى بشرائح مختلفة من المجتمع ، أدت رسالة الإنتفاع إلى المزيد من التواصل الاجتماعى بهدف تحقيق ربط أركان المجتمع ببعضه البعض .. فالمقصود هنا من إتاحة فرصة الإنتفاع والمشاركة لكل فئات المجتمع من منظمات وأحزاب ، لكى لا نشعر بالحرمان من حق الاتصال .

أما المشاركة فالمقصود بها تحقيق أكبر قدر من المشاركة العامة فى العملية الإتصالية ، بحيث لا يقتصر دور الأفراد والأحزاب والتنظيمات الاجتماعية المختلفة على مجرد التلقى للوسائل الإعلامية ، بل تمتد المشاركة الفعالة إلى التخطيط والبرمجة والتنفيذ أيضا .

إن فرض المادة من جانب وسائل الإعلام دون مشاركة من المتلقين يقوم على إفتراض أن الجمهور قد فوض هذه الوسائل فى تخطيط وتنفيذ ما يقدم له ، وفى هذا إمتهان لعقلية المواطن ، واتضحت لى الصورة كباحث جليا للتغيير الموضوعى فى المشاركة عقب الوحدة ، واستطاع المواطن أن يتجاوب مع بعض الرسائل التى توجه إليه بالمضامين المختلفة .. ويؤكد علماء الإتصال أن عمل وسائل الإعلام لابد من أن تنطلق من إفتراض وجود عقد اجتماعى أو إتصالى بين الجمهور والوسيلة تقدم بمقتضاها رغباته ، بحيث تصبح العملية الإتصالية علاقة بين طرفين لا عملا منفردا من طرف واحد (٥) .

وفى حقيقة الأمر أدت المشاركة الإتصالية أثناء الانتخابات إلى زيادة وقوة تأثير الرسالة الإعلامية ، فقد تضمنت استجابة موفقة من جمهور المتلقين حيث أنها دعمت الجسور القائمة بين القائم بالعملية الإتصالية وبين المتلقين مما أدى إلى زيادة الاقناع وقللت من الصورة النمطية بأن الإعلام « ملك للصفوة » .. وقد لاحظنا خلال السنوات الماضية التى أعقبت الوحدة بأنه لاتوجد صيغة معينة لهذه المشاركة إلا فى الظروف السياسية والاجتماعية وفى الحالات الاستثنائية .

إن الأخذ بمبدأ حق الإتصال يؤدى فى التطبيق العملى إلى عدد من النتائج ، تؤدى بدورها إلى زيادة الفاعلية .. ومن بين هذه النتائج : -

١ - الحد من السيطرة العمياء ، المبالغ فيها والتى تمارسها الحكومة على وسائل الإعلام المختلفة ، أو على الأقل فى مضامين الرسالة الإعلامية الموجهة .. مما يتيح مزيدا من ابتعاد المتلقى من التفاعل مع هذه الرسالة ، ويزيد عقدة المنح والمنع التى كبرت فى ذهن المتلقى .

٢ - عدم تركيز سلطة إتخاذ القرار فى أيد بيروقراطية أو حزبية ذات توجه أحادى بعيدة عن العمل الميدانى والإحساس أو الاهتمام بالحاجات الاساسية للمتلقين بوهم إرضاء السلطة ووضع النظم التى تكفل القدر المعقول من المشاركة الإيجابية من جانب العاملين فى أنشطة الإعلام المختلفة .

٣ - تعدد مصادر الإعلام والمعلومات وذلك بإتاحة الفرصة لخلق مصادر توجيه جديدة يستطيع القائم بالإتصال والمتلقى معا الرجوع إليها للحصول على ما يريد من معلومات وافكار

وإتجاهات ، وكذا إلغاء القيود القانونية والمادية التى تمنع المستقبل من الالتجاء إلى هذه المصادر سواء كانت محلية أو خارجية .. وبذلك تتاح له الفرصة فى تكوين آرائه ومواقفة بطريقة إنسانية بغير ضغوط بآراء معينة او تقمص افكار أو آراء بديلة ، ولا نطالب باكثر من تطبيق ذلك فى إطار قواعد النظام العام والآداب المتعارف عليها فى المجتمع اليمنى .

٤ ـ اتاح التعدد الإعلامى الذى تشهده الساحة اليمنية ، الاهتمام بالشرائح الاجتماعية المختلفة مثل المعوقين .. الطفل والمراة .. سواء كانت هذه الإعاقة ذهنية او فكرية أو حركية ، فالاهتمام بهم معناه حقهم فى الإتصال والاعتراف بهم وتأصيل مواطنتهم .. وهو حق كفلة لهم الدستور .. ونظام المجتمع والدين الإسلامى الحنيف .. وذلك فى إطار تكافؤ الفرص فى ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان .

٥ ـ إمتداد رسائل الإعلام من العواصم والمدن إلى مختلف المحافظات الاخرى وتهيئة المناخ المناسب لدعم الرسائل الإتصالية وخاصة إلى المحافظات النائية .. ومد شبكات المواصلات السلكية واللاسلكية إلى معظم أرجاء الوطن وكل التجمعات السكانية والعمل على زيادة شبكات توزيع الصحف والمطبوعات المختلفة .

٢ ـ مفهوم السياسة الإعلامية :

إن المتأمل للسياسة الإعلامية فى الجمهورية اليمنية ، يجد أنها عملية متشعبة ، تشمل أنشطة مختلفة ، موزعة بين العديد من الأجهزة كل منها يتحرك فى حدود تصوراته وقناعاته ، فمن خلال الرصد لإذاعة البرنامج العام والبرنامج الثانى .. إتضح لنا مجموعة من المتناقضات فى المواقف وفى المضامين والرؤى ، بل يغلب المنطق الشطرى فى بعض مضامين الرسائل المذاعة .. وهذا بدوره ينطبق على جهاز التليفزيون فى القناة الأولى والثانية .. وتظهر هذه الصورة جليا فى الحالات المؤقتة للتباينات السياسية .. الامر الذى يؤدى بدوره إلى تشتيت مفهوم السياسة الإعلامية وعدم تكاملها .. وتؤدى فى الاخير إلى هدر الموارد الوطنية المتاحة فى كل الاحوال .. بالرغم من أن النشاط الإتصالى ليس حكرا على الإذاعة والتلفزة والصحافة ، بل وظيفة تقوم بها المؤسسات التعليمية والبحثية ، وأجهزة الإرشاد الزراعى والصحى والاجتماعى ، والمؤسسات الثقافية ومراكز المعلومات القليلة جدا فى اليمن ، بالاضافة إلى التنظيمات المهنية والعلاقات العامة والأحزاب والتنظيمات السياسية ـ ومن أجل دور بارز تلعبه أجهزة الإعلام فى المجتمع يتطلب التنسيق الجدى بين الأجهزة الإعلامية .. مما يؤدى إلى ترجمة عملية للسياسة المعلنة فى الجمهورية اليمنية .. وبذلك سيتحقق عائد جيد ينعكس إيجابا على المتلقى ونتجنب التناقض أو التكرار أو كليهما معا ـ والوسيلة الفاعلة إلى تحقيق هذه الغاية فى المجتمع اليمنى ، ليست مستحيلة . كل ما نريد الإمتناع عن الذاتية والنرجسية الزائدة ، والإقتناع بفكرة إتخاذ مجموعة من الإجراءات العملية التى يمكن من خلالها الوصول إلى هذه النتيجة فى إطار تعميق مفهوم وحدة الوطن وفلسفة النظام الديمقراطى ومعايير السياسة الإعلامية التى ظلت حبرا على ورق .. والسؤال الموضوعى الذى يجب أن يطرح نفسه فى هذا المجال هو .. من هى الجهة المعنية التى تتولى رسم سياسات الإعلام والإجراءات والوسائل المترتبة على هذه السياسة ؟

إن الجهة الموكل إليها السياسة الإعلامية ومراقبتها وتنفيذها .. هى وزارة الإعلام .. وهذه من وجهة نظرى كباحث ، هى كارثة فى مجتمع ديمقراطى .. أو دعونا نسميه ، مجتمعا وضع خطواته الأولى على طريق الممارسة الديمقراطية .. فالمجتمع الديمقراطى

يستغنى تماما عن جلد وزارة الإعلام .. بعبارة أخرى يستغنى عن التوجيه والمراقبة .. فضمير وعقل القائم بالعملية الإتصالية هو الموجه الوحيد فى حقيقة الأمر .. والقضاء هو الحكم .. ولكن دعونى أن اسأل سؤالا اضافيا لكى لا يخرج البحث عن إطاره المنهجى .. هل يمكن ذلك فى ظروف اليمن ؟ .. قبل الإجابة من جانب الباحث على هذا التساؤل ، على أن أوضح بعض الأطر التى شهدتها الخارطة القومية كممثلة لكل الجهات التى تسهم بشكل أو آخر فى الأنشطة الإتصالية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .. فقد أخذت هذه الأطر شكل مجالس وطنية كمجالس للصحافة والإذاعة والتليفزيون والإعلام الريفى .. ولا نستطيع أن نخرج بتصور سلبى أو ايجابى لهذه المجالس طبقا لخصوصية كل بلد على حدة وطبيعة نظامه السياسى .. وبقى أن أوضح هنا بإختصار رأى الدكتور جمال الدين العطيفى « رحمه الله » حول هذه الأطر التى أقيمت فى مصر .. فقال « إنها أطر لا تختلف عن وزارة الإعلام .. إذ يعين الحاكم معظم أعضاء هذه المجالس » (٦) .

ويكفى بأن نؤكد هنا أن إقامة مجلس للإعلام فى اليمن من مفكرين وسياسيين وقادة رأى وممثلين للجمهور ، سيحد من سيطرة الدولة على هذه الأجهزة ، وهذه حالة موجودة فى أوربا الغربية وتتضح خصائصها جليا فى الجمهورية الفرنسية .. شريطة الا تنشغل هذه المجالس بالنشاط اليومى للأجهزة وأن يقتصر عملها على رسم سياسة طويلة الأمد ، ويترك التنفيذ للأجهزة المختصة ، والا يعتبر هذا المجلس بديلا عن السلطة التنفيذية فرسم السياسة بالضرورة يتبعه وضع للخطط التنفيذية .. ويمكن إنشاء لهذا المجلس أمانة فرعية فى العاصمة وفروع فى المحافظات ، وعند دراستى للسياسات الإعلامية العربية والسياسة الإعلامية اليمنية لم أجد هناك فروقا جوهرية يستدعى ذكرها وتحليلها ، تكاد تكون مضامينها متقاربة على صعيدها الداخلى والخارجى .

ولكن الذى يجب أن نتوقف عنده كثيرا هو تنفيذ هذه السياسات وفق قوالبها القانونيـة .. ومن السهل استخـلاص الاتجاهات العامة من خلال دراسة ومتابعة وتعامل مع تطبيق السياسة الإعلامية كرئيس لتحرير صحيفة وطنية فيما يلى : ـ

١ ـ تتحمل الحكومة المسئولية فى قطاع الإتصال بشكل عام .. وقد يكون العذر واردا .. بأنه لا أحد يملك القدرة المالية على إنشاء مرافق إتصال .. إضافة إلى غياب القانون الذى يسمح للقطاع الخاص أو الأحزاب والمنظمات بإنشاء مرافق إتصالية خاصة فى مجال الإذاعة والتلفزة .. إلى جانب خوف الدولة من السيطرة على عقل ووجدان المتلقى وبالتالى تشكيل الرأى العام .

٢ ـ تسود المركزية المميتة فى الجمهورية فى كل نواحى الحياة ومنها النشاط الإتصالى ، سواء بالنسبة للوسائل أو الإدارة والمال .

٣ ـ الاهتمام المركز من جانب الإعلام بالنشاط السياسى والدعائى الموجهة على حساب الجانب الثقافى أو الترفيهى .

٤ ـ الإعتماد على المنتجات غير اليمنية لسد النقص الواضح فى الإنتاج المحلى ولا ينطبق ذلك على جهاز التليفزيون بل يمتد إلى الصحافة ووكالة الأنباء ، وكثيرا ما يؤدى هذا الوضع إلى غرس قيم وأنماط للسلوك والوان من التطلعات غير الملائمة .

٥ ـ الربط بين ممارسات الإتصال وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدفع المواطن اليمنى للمزيد من الإنتاج والدخول إلى عمليات التحديث وتبنى قيم وأنماط سلوك ملائمة للمجتمع .

٦ ـ دعم العملية التعليمية بكل مراحلها من المدرسة إلى البيت ، وخلق التعاون الواقعى بين

السلطات الإعلامية والسلطات التعليمية .
٧ ـ الربط بين النشاط الإتصالى والثقافى ، ودعم الثقافة الوطنية والتعرف على التراث الفكرى والإرتفاع بمستواه واشاعة التفكير العلمى وربطها بالتقدم التكنولوجى .
٨ ـ الحرص على التعاون الإقليمى والثنائى لسد الفجوات فى مجال تدفق الأخبار والمواد الإعلامية التى تتنافى مع قيم المجتمع اليمنى .

وفى سياق العرض السابق نجد أن الدولة مطالبة بما يلى :ـ

(أ) ـ النظر إلى قطاع الإعلام كجزء حيوى منتج ، شأنه شأن أى قطاع أخر من القطاعات الإنتاجية التى تتطلب تخصيص إمكانات مادية للأخذ بأسباب التطور التقنى فى مجال الإعلام ووسائل الإتصال المرئية والمسموعة والمكتوبة .
(ب) ـ السياسة الإعلامية اليمنية معنية بأن تضع فى مقدمة اهتمامها ، هدفا مركزيا هو تطوير مؤسسات الإتصال إنطلاقا من مبدأ الاعتماد على الذات وعدم الركون إلى ما يقدمه الآخرون لنا ـ لاسيما وأن يمن اليوم ليس يمن الأمس .

الفصل الثالث

الإطار القانونى

المقصود بالتشريعات الإعلامية هى مجموعة القواعد التى لها صفة الإلزام والمتصلة بالنشاط الإعلامى ، التى تتولى تنظيم ووضع القواعد والمعايير التى تحكم انشطة الإعلام المختلفة ، ومن هذا المنظور ، مادمنا بصدد النظر إلى السياسة الإعلامية اليمنية فإنه من البديهى تحديد الأهداف العامة التى يحققها النشاط الإعلامى فى الجمهورية اليمنية ، علما بأنه لاتوجد تشريعات إعلامية يمكن دراستها بأستثناء قانون الصحافة والمطبوعات رقم (٢٥) لعام ١٩٩٠م .. لكى نتبين ما إذا كانت هذه القواعد تساعد وتدعم تحقيق هذه الاهداف .. أم أن هناك نقصا ينبغى تلافيه أو إعادة النظر فيه ، أو تعديل قواعده .. فقد عانيت كثيرا كمدرس لهذه المادة وكباحث فى التشريعات وتطبيقاتها من خلال الاحكام القضائية المتصلة بهذا القانون والتى تعتبر مكملة للتشريع فى اليمن .. ولكن بأمانة الكلمة كان الفشل حليفى ، نظرا للعديد من المعوقات التى تتعلق بالعقلية التى تتعامل مع جرائم الصحافة .. هذا بالاضافة إلى كون التشريع اليمنى يتضمن عبارات يسودها الغموض ، الأمر الذى يحتاج إلى دراسة أخرى مكملة لهذا الموضوع سأعمل على إنجازها فى وقت وآخر .. ولذلك سأكتفى هنا بوضع المؤشرات الهامة لاتجاهات التشريع الصحفى فى اليمن .

ويقول الدكتور جمال الدين العطيفى : (أن التشريعات تنقسم بشكل عام إلى تشريعات تتصل بالمضمون واخرى تتصل بالمؤسسات الإعلامية من حيث التنظيم والإدارة وتحديد الحقوق والواجبات ، وتشريعات تتصل بالمهنة ، واخرى تتعلق بالإعلام الدولى . وللتشريعات الإعلامية عدة مصادر يأتى فى مقدمتها الدستور ، ثم القانون الجنائى ، وقانون العقوبات والقوانين المدنية والإدارية .. إضافة إلى القانون الدولى ، كما تعتبر اللوائح والمذكرات التفسيرية مكملة للتشريعات الإعلامية ، ويدخل فى هذا الإطار ما يسمى بالمواثيق المهنية (٧) .

(١) نظام المهنة :

نجحت جهود الصحفيين اليمنيين فى إنشاء إطار نقابى لهم عام ١٩٩٠م .. وذلك بعد

جهود مضنية بذلها الصحفيون فى الشطرين سابقا ، واستعراضا تاريخيا مختصرا ، فقد أنشئت منظمة الصحفيين اليمنيين عام ١٩٧٢م فى المحافظات الجنوبية .

أما فى صنعاء فشهد عام ١٩٧٤م إنشاء إطار نقابى ممثلا للمحافظات الشمالية آنذاك .. وتتكون النقابة الحالية من المجلس المركزى الذى يضم جميع الأعضاء القياديين وينبثق منه أمانة عامة مكونة من ٩ أشخاص ، بينهم نقيب الصحفيين والملاحظ أن النقابات الصحفية قد تأخرت عن غيرها من المهن ، وذلك لعدم حماس السلطات وعدم اعترافها أصلا بهذا التنظيم إلا فى حدود سيره فى فلك السلطات ، ويمكن القول أن مبدأ الاعتراف بالتنظيمات النقابية للصحفيين فى الوطن العربى عموما وفى اليمن بشكل خاص ، بدأ يأخذ طريقه وفاعليته فى معترك الحياة النقابية .. وعليه توالى صدور التشريعات المنظمة لهذه الأطر النقابية بصرف النظر عن التسمية التى أخذتها ، سواء كانت منظمة أو اتحاد أو نقابة أو جمعية .. المهم يتحدد فى أهداف هذه الأطر .. واليمن أخذت بمبدأ التنظيم المهنى الواحد للمهن الواحدة .. فعمال الصحافة ينضمون إلى نقابات العمال .. أما الصحفيون فيعبر عنهم الإطار النقابى المهنى .. وهذه حالة موجودة فى كثير من الدول العربية .

(ب) حماية الإعلاميين :

كان طبيعيا أن تعمل نقابة الصحفيين اليمنيين على دعم المهنة وتوفير الحماية اللازمة للصحفيين ولكن هذه الحماية مشكوك فى ترجمتها فعلى صعيد الممارسة .. وتتحدد أهداف نقابة الصحفيين اليمنيين فيما يلى : ـ

ـ العمل على ضمـانة حـرية الصحـافة والصحفيين ـ وتوفير الحصانة لهم خلال اداء عملهم .. والإرتقاء بمستوى مهنة الصحافة والمحافظة على كرامتهم للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم والالتزام بتنفيذ مواثيق العمل الصحفى .

ـ المشاركة فى إعداد الكوادر الصحفية وتأهيلها وتـدريبها وتشجيـع الدراسـات والدورات ، وتنظيم اللقاءات وحلقات البحث وتبادل المبعوثين من الصحفيين مع المنظمات المماثلة .

ـ التأكيد بين الحريات الصحفية وبين كفالة التشكيل النقابى للصحفيين طبقا للدستور .

(جـ) محتوى الرسالة الإعلامية اليمنية :

نص الدستور اليمنى فى مادته (٢٦) على حرية الفكر والاعراب عن الرأى ، والقول ، فى حدود القانون .. ولكن عبارة فى حدود القانون تدفعنا إلى معرفة الموقف الحقيقى من حرية الصحافة فى اليمن ، وذلك بالرجوع إلى قانون الصحافة والمطبوعات رقم (٢٥) لعام ١٩٩٠م والمواد الخاصة بجرائم النشر للتعرف إلى حالات عدة : ـ

بالنسبة للإذاعة والتليفزيون ووكالات الأنباء جميعها حكومية بصرف النظر عن أى تسمية تتخذها ، لأنها فى الأخير جزء من الكيان الحكومى تخضع تماما لإشرافه وتوجيهاته وتعيين أعضائه وهذا ينطبق على الصحف التى تصدرها الحكومة .

لا يبقى من أجهزة الإعلام التى ينطبق عليها أحكام قانون المطبوعات إلا الصحف المحلية والصحف الأجنبية الواردة من الخارج وكافة المطبوعات والمصنفات الأخرى من كتب ونشرات غـير دورية وأفـلام سينمائيـة والتسجيلات الصوتية والتسجيلات المرئية .. فبالنسبة للصحف المحلية ، تحررت بعد صدور القانون الوحدوى من الرقابة المصدرة أو ما يسمى بنظام المنع الوقائى الذى كان معمولا به

قبل الوحدة فى المحافظات الشمالية والجنوبية .. ويشترط قانون المطبوعات الحصول على ترخيص قبل إصدار الصحيفة من قبل وزارة الإعلام بعد توفر مجموعة شروط .. وفى حالة الرفض يعطى القانون الحق لصاحب الصحيفة بأن يلجأ إلى القضاء خلال شهر من تاريخ التقديم .. ويتصل بموضوع منح الترخيص أو رفضة قضية تعطيل الصحيفة عن الصدور أو سحبه .. وهذه معركة أساسية يجب على الصحافة أن تناضل ومن ورائها نقابة الصحفيين اليمنيين من أجل كسبها بالرغم من أن اليمن تأخذ بنظام مرن قياسا بقوانين المطبوعات العربية .. ولكن من الناحية العملية نجد أن وزير الإعلام يستطيع أن يعطل أية صحيفة دون الإستناد على أى مادة قانونية .. وهذه ظروف اليمن .. ولعله من المناسب أو أورد ما قاله الدكتور (ملامى كوُن) استاذ الإعلام النيجيرى حول عبارة « الصحافة هى سلطة رابعة تضاف إلى السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية » .. هو أمر يتناقى مع كل ما انتهى إليه الفقة الدستورى .. والمتتبع لهذا الفقة الأدبى وليس القانونى فى أواخر القرن الثامن عشر يدرك بأن السلطة الرابعة بالمعنى الذى أرداه كل الذين استعملوا هذا الوصف عن فهم واستيعاب حركة الرأى العام ، والتصاف هذا الوصف بالصحافة فى فترة من الزمن ، لأنها كانت - أى الصحافة - وحدها القادرة على أن تلعب الدور المحرك أو العامل المساعد على الأقل - أما اليوم فلم يعد للصحافة وحدها هذا الدور بل شاركتها وسائل وأدوات إتصالية فعالة أخرى - لها قدرات متفاوتة فى التأثير (٨) .

نظام المؤسسات الإعلامية :

تعتبر الإذاعة والتلفزة فى اليمن ملكا للدولة - وهنا تختلف التشريعات فى الوطن العربى - فالبعض يجعلها مجرد أدوات تابعة لوزارة الإعلام - والبعض الآخر يجعل لها شخصية مستقلة ويعطيها قدرا من حرية الحركة الإدارية والمالية .. ولكن يظل الإشراف بشكل أو آخر خاضعا لوزارة الإعلام .. واليمن تأخذ بالنمط الأخير .. وكذلك الحال بالنسبة لوكالة الأنباء اليمنية - سبأ - فقد أسستها الدولة بمعنى أنها مؤسسة رسمية تخدم التوجه السياسى والاقتصادى للحكومة ومن خلال هذا التوجيه يتبين الدور الفعال الذى تلعبه الوكالة بكونها الجهاز الذى يمد وسائل الإعلام بالأخبار والمعلومات .. ولا تقتصر خدمات « سبأ » على وسائل الإعلام الحكومية ، بل تمتد إلى الصحف الأهلية .. وتعمل وكالة الأنباء اليمنية « سبأ » على ترشيح أخبار الوكالات الأجنبية قبل أن تصل إلى الصحف والإذاعات .

أما فى المجال الصحفى فإن حرية النشر التى تشهدها الساحة اليمنية أدى إلى ظهور أنواع كثيرة من الصحف الحكومة والحزبية والأهلية وإختفاء صحف المؤسسات .

الفصل الرابع

الإطار الفلسفى للإعلام اليمنى

(١) القيم الروحية والاخلاقية :

يتبع كل مجتمع من المجتمعات شخصية ثقافية تتمثل فى مجموع الأساليب التى يمارس بها نشاطه وإنسانيته وتشمل العادات والمعتقدات واللغة والتراث المسجل والشفوى ، وكذا الانتاج الفكرى والأدبى الذى يجد الفرد فيه وسائله المفضلة للتعبير عن الذات (٩) .. وهذه الذاتية هى القوة التى تحرك المجتمعات البشرية وتؤدى إلى تماسكها وتدفع إلى النضال

ضد أى قوة خارجية تحاول السيطرة أو العبث بمصالحها (١٠) .. ومن ثم فإن الحفاظ على الذاتية الثقافية فى مواجهة محاولات التحول إلى نمط عالمى موحد أصبح من الأولويات التى يجب أن تضلع بها وسائل الإتصال المختلفة .. والعودة إلى التطور التكنولوجى البالغ السرعة فى هذه الوسائل وسيطرة مجموعة من الدول على هذه التكنولوجيا .. وإمتداد هذه السيطرة إلى النتاج الثقافى والإعلامى ذاته .. بأن اليمن شأنها شأن الأقطار العربية وأقطار العالم الثالث ، تواجه هجوما أو غزوا ثقافيا وإعلاميا متعدد الجوانب والجهات .. من شأنه الإنحراف فى قيم ثقافية واجتماعية غير ملائمة لقيم المجتمع اليمنى .. كما تؤدى بوعى أو بغير وعى الاحساس بالاغتراب فى الوطن والهروب من التصدى لواقع الحياة (١١) .. لذلك فإن الأمر يتطلب بالضرورة التصدى لهذه التيارات المعادية التى بدأت تغزونا حتى فى بيوتنا .. وتثبيت دعائم الذاتية الثقافية اليمنية والتى إستطاعت الصمود فى وجه التيارات المتعاقبة على اليمن .. ويرى الباحث .. أن الإستفادة من الثقافات الأخرى مهمة ، ولكن دون أن تذوب ثقافتنا فيها ، ويؤكد الدكتور (Dr.Kats) أن من شروط التقدم والتحديث والتفاعل مع الثقافات الأخرى وفى هذا السياق إذا تأملنا خارطة العالم حولنا وما يموج به من صراعات عقائدية ومصلحية ضيقة وفهم خاطىء لسير حركتنا فى اليمن نستنتج ببساطة أننا معرضون لحملات تيار معادى - والتيار المعادى هذا ، هو ذلك الذى ينطوى على مجموعة من القيم والأهداف التى تتناقض مع مصالحنا ومع هويتنا .. ولمست هذا عن قرب عندما بدأت شركات النفط ، التنقيب عن ثروات الوطن ، وما ستشكله هذه الثروة من غزو إيجابى على مستوى حياتنا الاقتصادية والاجتماعية .. بدأ هذا التيار يعمل على وقف هذه العجلة ، بالاضافة إلى أن هذا التيار يعمل على إضعاف الإنتماء إلى التراث الوطنى وتوسيع قاعدة الإغتراب .

والحقيقة أننا نعيش إغترابا .. لأننا نقتنص فى بعض الأحيان الظروف السياسية والإدارية والاقتصادية الطارئة وتكيفها وفق مصالح شخصية ضيقة .. إن الشعور بالفقدان أشده فقدان الذات مما يخلق عند الفرد شعورا بالبؤس والضياع .. بل تتوقف قوى الإنسان ويتمزق كيانه ، ويفقد التوازن بين أهله فى المجتمع .. ويرتبط بذلك شعور بالوحدة والخوف وعدم الاحساس بتكامل الشخصية ، وشعور الإنسان بأنه أصبح فردا بلا وضع واضح .. ضحية ضغوط غامضة ومتصارعة ، نعيش فى المجتمع ولكننا لانجد من المجتمع ما يقدمه لنا ، وهذه أخطر أنواع فقدان الثقة التى تولد عدم الالتزام والتسيب .. وهذه حالة تحتاج إلى المزيد من الدراسات المتأنية من الاجتماعيين فى اليمن .. ونرى أنه من الضرورى بلورة فكر يمنى أصيل يستند إلى القيم الدينية والتراث الحضارى اليمنى فى مواجهة التيارات الفكرية وبالتالى تأكيد الهوية الثقافية اليمنية ، والحفاظ على الهوية لاينفى أهمية الانفتاح على الثقافات الأجنبية الجيدة التى تتناسب وقيم الوطن وعاداته وتقاليده دعما للتواصل الثقافى (١٢) .

(ب) مميزات الهوية الوطنية :

إن التفاعل بين الاصالة والتجديد وتأكيد الذات اليمنية ، لا ينفصل عن القيم المرتبطة بالتراث بمعناها العام .. لذلك كان لابد من العمل على صيانة هذا التراث وإحيائه على أن يكون مرتبطا بالفعل الإبداعى ومنطلقا للثقافة الحية ومنبعا لتجديد مستمر من كل أشكال الثقافات الجيدة والذاتية اليمنية .. وللدين القيم الروحية دور أساسى لأداء الإعلام

لوظيفته الاجتماعية والثقافية إنطلاقا من دور الدين فى تاريخ اليمن وتراثه المعاصر .. وباعتباره محاولة ضبط للسياسة الإعلامية اليمنية ، وكذا تحديد معالمها ـ بل نجد أن القيم الروحية هى أساس المبادىء التى تحدد إطار هذه السياسة .

ومما لاشك فيه أن الاهتمام بالدين والقيم الروحية والمثل الاخلاقية هو أمر حتمى فى هذا العصر الزاخر بالتيارات المادية والتناقضات التى تهدد قيم المجتمع .

القسم التطبيقى

الفصل الخامس

المبحوثين حسب الجنس

يبين الجدول رقم «١» نسبة الذكور ونسبة الإناث .

جدول رقم (١)

الجنس	العدد	٪
ذكر	٣٥	٨٧,٥
انثى	٥	١٢,٥
المجموع	٤٠	١٠٠٪

يبين الجدول رقم (١) نسبة الذكور والإناث .. إذ بلغت نسبة الذكورة ٨٧,٥٪ .. بينما بلغت نسبة الإناث ١٢,٥٪ .

المبحوثين حسب المستوى المهنى (الوظيفة)

« ٢ »

الفئة	العدد	٪
رئيس تحرير	٧	١٧.٥
إعلامي	١٢	٣٠
صحفي (١)*	١٥	٣٧.٥
صحفي (٢)	٦	١٥
المجمـــــوع	٤٠	١٠٠٪

بينت العينة نسبة ١٧,٥٪ رئيس تحرير و٣٠٪ إعلامى شملوا الإذاعة والتليفزيون .. كما بينت نسبة ٣٧,٥٪ مدير تحرير (صحف رقم ٢١) ، ونسبة ١٥٪ (صحف رقم ٢) .

المبحوثين حسب المستوى التعليمى

(٣)

المستوى التعليمي	العدد	٪
جامعي	١٥	٣٧.٥
دراسات عليا	٧	١٧.٥
ثانوي	١٢	٣٠
دبلوم	٦	١٥
المجمـــــوع	٤٠	١٠٠٪

المقصود بصحفي (١) مدير تحرير

وصحفي (٢) محرر عادي

شملت العينة نسبة ٣٧,٥٪ حاصلين على درجة جامعية من خارج اليمن ، ونسبة ١٧,٥٪ على دراسات عليا ماجستير .. ولاحظ الباحث أن معظم الدراسات العليا من الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية ، ونسبة ١٥٪ من الحاصيل على الدبلوم .

المبحـوثـين حسـب المستـوى الافتصادى

(٤)

المستوى الإقتصادي	العدد	٪
العالية	٧	١٧,٥
الوسطى	١٥	٣٧,٥
الواطئة	١٨	٤٥
المجمـــوع	٤٠	١٠٠٪

كانت الحالة الأغلب بين أفراد العينة المتاحة للدراسة واطئة ، إذ بلغت نسبتها ٤٥٪ ، بينما بلغت الحالة الاقتصادية العالية للمبحوثين ١٧,٥٪ ، أما الحالة الوسطى فقد بلغت نسبتها ٣٧,٥٪ .

جدول رقم (٥)

يبين مدى الالتزام بالمبادىء والمعايير التى تحكم الإعلام اليمنى

مدى الالتزام	العدد	٪
نعم	٢٠	٥٠
أحياناً	١٠	٢٥
لا	٦	١٥
غير مبين	٤	١٠
المجمـــوع	٤٠	١٠٠٪

إتضح من الجدول الماثل أمامنا بأن أعلى نسبة من الصحفيين والإعلاميين بينت الإلتزام من جانب وسائل الإعلام بالسياسة العامة للدولة ممثلة فى السياسة الإعلامية ؛ إذ بلغت هذه النسبة ١٥٪ ، أما نسبة ٢٥٪ فبينوا أن الإلتزام يتم أحيانا .. و١٥٪ بينوا أن وسائل الإعلام لا تلتزم بالمبادىء والمعايير التى تحكم الإعلام اليمنى ، أما نسبة ١٠٪ فلا رأى لهم .

جدول رقم (٦)
يبين مدى الالتزام بالسياسة الإعلامية

مدى الالتزام	العدد	٪
نعم	١٠	٢٥
احياناً	١٠	٢٥
لا	١٧	٤٢,٥
غير مبين	٣	٧,٥
المجمـــوع	٤٠	١٠٠٪

يبين الجدول رقم (٦) بأن نسبة ٢٥٪ من عدد المبحوثين أجابت بنعم ، أى بأن هناك التزام بالسياسة الإعلامية المعلنة للجمهورية اليمنية بعد الثانى والعشرين من مايو ١٩٩٠م .. وأن نسبة ٢٥٪ أجابت بـ « أحيانا » فيما بلغت أعلى نسبة ٤٢,٥٪ ، أجابوا بـ « لا » .. فيما أجابت ٧,٥٪ غير مبينة .

جدول رقم (٧)
يبين معرفة آراء الإعلاميين حول مفهوم الإطار الفلسفى والسياسى والقانونى للإعلام اليمنى

معـــروف	العدد	٪
نعم	٢٨	٧٠
احياناً	٥	١٢,٥
لا	٦	١٥
غير مبين	١	٢,٥
المجمـــوع	٤٠	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (٧) أن أعلى نسبة من المبحوثين ، أجابت بنعم فقد بلغت هذه النسبة ٧٠٪ ، فيما بلغت نسبة ١٢,٥٪ من المبحوثين بانها لا تعرف الإطار الفلسفى السياسى والقانونى للإعلام اليمنى .. ونسبة ١٥٪ أجابت بـ « أحيانا ».. و٢,٥٪ مبينة معرفتهم لهذا الإطار .

جدول رقم (٨)

يبين مدى فهم الإعلاميين للإطار العام للسياسة الاعلامية اليمنية

قوة الفهم	العدد	٪
فاهم	٣٢	٨٠
لا	٧	١٧.٥
أحياناً	١	٢.٥
غير مبين	–	–
المجمـــــوع	٤٠	٪١٠٠

يبين الجدول رقم (٨) أن قوة الفهم لدى مجموعة المبحوثين بلغت نسبة ٨٠٪ وهى نسبة فيما بلغت ١٧,٥٪ من عدد المبحوثين لا يتمتعون بفهم لذلك الإطار .. ونسبة ٢,٥٪ أجابوا بـ « أحيانا » ولم يوضح غير مبين فى هذا الجدول .

جدول رقم (٩)

يبين آراء المبحوثين حسب الجنس

الآراء	نعم	٪	أحيانا	٪	لا	٪	غير مبين	المجموع	٪
ذكر	١٠	٢٨	١٢	٤٣	٣	١٠	–	٢٥	
انثى	٤	١١.٤	٤	١١.٤	٣	٤	–	١١	
غير مبين	٢	٥.٨	١	٢.٨	١	٢	–	٤	
الجمـــــوع	١٦	٪٦٢	١٧	٪٧٠	٧	٪٤٢.٨	–	٤٠	٪١٠٠

يوضح الجدول رقم (٩) آراء المبحوثين حسب الجنس ، ومنه يتضح أن الذكور لديهم إجابة بنعم بنسبة ٢٨٪ ، وأحيانا بنسبة ٤٣٪ ، من عدد الذكور البالغ ٣٥ ذكرا ..

ونسبة ٨,٦٪ ليس لديهم معرفة .. أما الاناث فكانت نسبة الإجابة بنعم ١١,٤٪ وأحيانا ١١,٤٪ .. و« لا » بنسبة ٨,٦٪ .. وتبين نسبة ٥,٨٪ من الاناث بنعم ونسبة ٢,٨٪ أحيانا ونفس النسبة بـ « لا » .

جدول رقم (١٠)

يبين آراء المبحوثين طبقاللمهنة «الوظيفية»

الآراء	نعم	٪	أحيانا	٪	لا	٪	غير مبين	المجموع	٪
رئيس تحرير	٣	٤٢,٩	١	١٤	١	١٤	–	١٢	
اعلامي	١٠	٨٣	٤	٣٣	٢	١٣	–	١٦	
صحفي (١)	٨	٥٣	٣	٢٠	١	٦,٧	–	١٢	
صحفي (٢)	٤	٦٦	١	١٦,٧	٢	٣٣	–	٧	
المجمـــوع	٢٥		٩		٦		–	٤٠	١٠٠٪

ويلاحظ من الجدول رقم (١٠) آراء المبحوثين طبقا للمهنة أن نسبة ٤٢,٩٪ رؤساء تحرير أجابوا بنعم ونسبة ١٤٪ أحيانا ، فيما بلغت نسبة « لا » ١٤٪ .. وفى نفس السياق أجابت نسبة الإعلاميين العاملين فى الإذاعة والتليفزيون ٨٣٪ بنعم .. ونسبة أحيانا ٣٣ .. ونسبة ١٣٪ « بلا » .. أما الصحفيين ، صحفى رقم (١) فقد بلغت نسبة نعم ٥٣٪ .. فيما بلغت نسبة أحيانا ٢٠٪ .. ونسبة ٦,٧٪ « بلا » .. وصحفى رقم (٢) نسبة ٦٦٪ بنعم ، و١٦,٧٪ بأحيانا .. و٣٣٪ « بلا » .

جدول رقم (١١)

يبين آراء المبحوثين طبقاً للمستوى التعليمي

الآراء	نعم	٪	أحيانا	٪	لا	٪	غير مبين	٪	المجموع	٪
جامعي	١٠	٨٣	٤	٣٣	٢	١٣	–	–	١٦	
راسات عليا	٨	٥٣	٣	٢٠	١	٦,٧	–	–	١٢	
ثانوي	٤	٦٦	١	١٦,٧	٢	٣٣	–	–	٧	
دبلوم	٣	٤٢,٩	١	١٤	١	١٤	–	–	٥	
لمجمـــوع	٢٥		٩		٦		–	–	٤٠	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (١١) الماثل أمامنا أن أعلى نسبة من المبحوثين كان ٨٣٪ من آراء الجامعيين بنعم ، وأن نسبة ٥٣٪ من الدراسات العليا نعم أيضا ، فيما أجابت نسبة ٦٦٪ بنعم ، ونسبة الدبلوم ٤٢,٩٪ بنعم .. فيما تلتها نسبة ٣٣٪ من الجامعيين أحيانا ونسبة ١٣٪ بلا .. والثانوى بنسبة ٣٣٪ بلا ، ونسبة ١٦,٧٪ أحيانا .. وأخيرا أظهر نسبة ١٤٪ من مستيو الدبلوم أحيانا ونفس النسبة بلا .

جدول رقم (١٢)

يبين آراء المبحوثين طبقاً للمستوى التعليمي

الآراء	نعم	٪	أحيانا	٪	لا	٪	غير مبين	٪	المجموع	٪
العالية	١٠	٢٨	١٢	٤٣	٣	٨.٦	-	-	٢٥	
الوسطى	٤	١١.٤	٤	١١.٤	٣	٨.٦	-	-	١١	
الواطئة	٢	٥.٨	١	٢.٨	١	٢.٨	-	-	٤	
المجمـــوع	١٦		٧		٧		-	-	٤٠	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (١٢) أن أعلى نسبة فى المستوى العالى هى أحيانا إذ بلغت ٤٣٪ بينما بلغت نسبة نعم ٢٨٪ ، و٨,٦٪ بلا .. أما الوسطى فقد سجلت نسبة ١١,٤٪ بنعم ونسبة ١١,٤٪ أحيانا .. ونسبة ٨,٦٪ بلا . وبينت الواطئة بنسبة ٥,٨٪ بنعم ، و٢,٨٪ أحيانا ، وتساوت معها لا بنسبة ٢,٨٪ .

الخلاصة والنتائج :

يشاركنى جميع اخوتى الإعلاميين والمهتمين بالإعلام بان الإعلام يلعب دورا مهما فى الحياة السياسية والاقتصادية الروحية ، مما يعطيه السبق ليكون فى مقدمة اهتمام الدولة ، ورفده بالمال والتكنولوجيا والكادر المتخصص ، واعطائه هامش حركة أوسع ليواكب المتغيرات التنموية على الصعيد الوطنى ، ويجارى المتغيرات الاقليمية والدولية على ضوء السياسة الإعلامية المعلنة للجمهورية اليمنية .. وعليه انقسمت هذه الدراسة إلى قسمين .. قسم نظرى وآخر تطبيقى .. اما النظرى فيشتمل على أربعة فصول اختص كل فصل بالآتى :

الفصل الأول :

ويعرف الإطار المنهجى للبحث وأهميته .. وأهداف البحث ، والمنهج المتبع وتحديد مجالات البحث البشرية والزمنية والمكانية وكذا وصف عينة البحث .

الفصل الثانى :

ويتناول السياسة الإعلامية اليمنية وحق الإتصال فى المجتمع اليمنى ، وحق الرد وجمع المعلومات بالاضافة إلى مفهوم السياسة الإعلامية وخصائص هذه السياسة .

الفصل الثالث :

ويعرف الإطار القانونى للإعلام اليمنى ونظام المهنة ، وحرية تنظيم هذه المهنة وحماية الإعلاميين ، ومحتوى الرسالة الإعلامية ، والمؤسسات الإعلامية فى الجمهورية اليمنية .

الفصل الرابع :

ويستعرض الإطار الفلسفى للإعلام والقيم الروحية والاخلاقية التى يسير عليها هذا الإعلام ، ومميزات الهوية الوطنية ، ودور الإعلام فى تأصيل وبلورة هذه الهوية .

القسم التطبيقى :

الفصل الخامس :

ويتناول دراسة عينة ممثلة للإعلاميين اليمنيين .. حيث بلغ حجم هذه العينة ٤٠ إعلاميا ، بين رئيس تحرير ومدير تحرير وإعلامى ومحرر .. بالاضافة إلى دراسة خصائص هذه العينة كالجنس والمستوى التعليمى والمستوى المهنى والاقتصادى .. كما تناول القسم التطبيقى نتائج الإجابة على مجموعة الاسئلة التى قدمت للمبحوثين من خلال الاستمارة التى أعدت لهذا الغرض .

النتائج

على ضوء السياق العام لهذا البحث بشقيه النظرى والتطبيقى ، ومن خلال ما تم جمعه من بيانات ومعلومات .. مكنتنا من استخلاص النتائج التالية :

١/ يعتمد الإعلام اليمنى على سياسة إعلامية محددة نظريا فى إطار فلسفى وقانونى يستمد مفاهيمه من الشريعة الإسلامية وتقاليد وتراث المجتمع اليمنى وبطبيعه الحال ذلك بعد وحدة الوطن .

٢/ يعتمد الإعلام اليمنى على منهجية مرنة فى إطار المبادىء والمعايير التى تحكم النشاط الدولة اليمنية ، خاصة بعد الوحدة ، وارتباط الوحدة بهامش كبير من الممارسة الديمقراطية والتعدد الكمى من الصحف فى إطار النموذج السياسى

والثقافى الذى تأخذ به اليمن .
٣/ وسائل الاتصال اليمنية ليست متاحة لكل فرد ، فمازالت الدولة تحتكر نشاط وسائل الإعلام ومضامين الرسائل الموجهة للمتلقى ، إلا أن وسائل الإعلام استطاعت فى فترة معينة أن تشيع عملية الاتصال ، وخاصة أوقات الانتخابات والمناسبات .
٤/ التعدد الصحفى واتساع حركة النشر الحكومى والحزبى والأهلى وعدم وجود رقابة مسبقة على نشاط الصحافة وخاصة الأهلية منها .. وكذا تنوع المعالجات لمجمل القضايا الوطنية والقومية والدولية .
٥/ انفتاح أجهزة الإعلام اليمنية على الإنتاج العربى والأجنبى مما يؤدى إلى تنوع المادة الإعلامية بما يتفق وقيم المجتمع اليمنى .
٦/ تولى وسائل الإعلام اهتماما ملحوظا لنشاط الدولة وخاصة فى المدن .. وقلة الاهتمام بالريف وحياة المواطن خارج المدن ، وكذا قضايا المرأة والمعاقين إلا فى حدود ضيقة .
٧/ تركيز سلطة إتخاذ القرار الإعلامى فى اليمن فى يد سلطة بيروقراطية بعيدة عن العمل الميدانى وعن الاحساس والاهتمام بالشكل المطلوب بالحاجات الاتصالية والثقافية للمتلقين .
٨/ الاهتمام الزائد بالنشاط السياسى والدعائى الموجه وما يقابله من نشاط ترفيهى على حساب وظائف الاتصال الأخرى .
٩٪ بين رأى المبحوثين حول مدى الالتزام بالسياسة الإعلامية بنسبة ٥٠٪ من مجموع المبحوثين البالغ عددهم ٤٠ إعلاميا .
١٠/ بلغت نسبة المطلعين على الإطار الفلسفى والسياسى والقانونى للإعلام اليمنى نسبة ٧٠٪ من العينة المعدة للبحث .. بينما بلغت نسبة الذين يجهلون هذا الإطار ١٢,٥٪ .. وفى هذه الدراسة عدد من النتائج الباقية والمتصلة بالقضايا التى طرحها البحث ، يمكن الرجوع إليها من خلال الجدول .

التوصيات :

اولا :

يوصى الباحث المؤسسات الإعلامية فى اليمن بتشجيع بحوث المستعمين ، وخاصة فى الإذاعة والتلفزة ، ومعالجة هذه الابحاث من مختلف جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لبلورة شخصية يمنية مستقلة موحدة وطنا وهدفا وقيما ، بعيدة عن العقد الداخلية الموروثة وعن التأثيرات الخارجية .

ثانيا :

ضرورة الاستعانة بأهل الخبرة والرأى والمتخصصين فى توجيه الرسائل الإعلامية بهدف ضمان القدر الممكن من المشاركة الشعبية .

ثالثا :

إلغاء وزارة الإعلام لأنها تشكل عائق فى طريق الإبداع وخلق هيمنة وتوجيه الرأى العام ، بما لا يتناسب واتساع دائرة الممارسة الديمقراطية فى المجتمع اليمنى ، وانحياز الوزارة إلى الحزب أو التنظيم الذى تمثله ، مما يؤدى إلى نفور المستقبل من مضامين الرسالة التى توجهها إليه وسائل الإعلام .

رابعا :

إنشاء مجلس أعلى للإعلام متعدد التمثيل من مختلف القطاعات ورجال السياسة والفكر والإعلاميين وممثلين عن المتلقين ، مهمته رسم السياسات الطويلة المدى وترك التنفيذ للأجهزة الأخرى .

خامسا :

الابتعاد عن المركزية الشديدة فى النشاط الإعلامى سواء بالنسبة للأرسال أو التوزيع أو الإدارة أو المال .

سادسا :

تشجيع إنشاء المحطات المحلية ، والصحافة فى المحافظات بما يتناسب وقدرة المتلقى واستيعابه تبعا لعدد السكان .

سابعا :

الربط بين ممارسات الاتصال وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحفيز المواطن على المشاركة والدخول فى عمليات التحديث وبناء قيم وانماط لسلوك ملائم .

ثامنا :

دعم العملية التعليمية داخل المدرسة وخارجها ، والاتفاق على استراتيجية تربوية إعلامية بين السلطات فى الإعلام والتربية .

تاسعا :

الربط بين نشاط الإعلام والنشاط الثقافى ودعم الثقافة الدينية والتعرف على التراث الفكرى والارتقاء به إلى مستوى التذوق الفنى واشاعة التفكير العلمى وربطة بالتكنولوجيا .

عاشرا :

الحرص على دعم التعاون الثنائى والاقليمى لسد الفجوة فى مجال تدفق الاخبار والمواد الإعلامية والثقافية ذات الأهداف السياسية المحددة .

الحادى عشر :

الاعتماد على الذات وعدم الركون إلى ما يمكن أن يقدمه الآخرون كالدول التى تحتكر هذا النشاط دوليا ، وكذا التدقيق فى المادة التى تترجم إلينا من اللغات الأخرى والاهتمام باللغة الأم .

ثانى عشر :

الاهتمام بالكادر الإعلامى وتأهيله فكرا وعلما ، ورفع مستوى حياته المعيشية من خلال الاهتمام بالمؤسسات التى تعمل على تأهيل الإعلاميين مثل قسم الإعلام بجامعة صنعاء ودعمها بالكوادر المؤهلة ومدها بالوسائل الضرورية لتدريب الطلبة .. وكذا جمع جهود معهد خليفة ومعهد الإعلام بعدن .

المراجع :

١ ـ د. راسم محمد الجمال ـ الاتصال والإعلام فى الوطن العربى ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٩٠م .
٢ ـ د. انتونى شردور ـ جامعة نيومكسيكو الامريكية ـ « ابحاث إعلامية » ـ نيومكسيكو ـ بورتلس ١٩٨٥م .
٣ ـ د. الادريسى العلمى ـ حق الإعلام والإتصال ـ من وثائق اللجنة العربية لبحث قضايا الإعلام والإتصال ـ تونس ١٩٨٤م .
٤ ـ عبدالجبار داوود البصيرى ـ وزارة الثقافة والإعلام العراقية ـ بغداد ١٩٨٢ م .
٥ ـ د. محمد مصالحة ـ السياسة الإعلامية العربية ـ تونس ١٩٨٤م .
٦ ـ سعد لبيب ـ الاسس التشريعية للإعلام العربى ـ تونس ١٩٨٤م .
٧ ـ لطف الخولى ـ الابعاد الوطنية والدولية والديمقراطية الاتصال ـ تونس ١٩٨٣م .
٨ ـ د. ابراهيم الداقوقى ـ الأنظمة الإذاعية ـ جامعة بغداد ١٩٨٥م .
٩ ـ الدستور اليمنى ـ قانون الصحافة والمطبوعات رقم (٢٠) لعام ١٩٩٠م .
١٠ ـ د. عبدالله الزين ـ اليمن والوسائل الإعلامية ـ القاهرة ١٩٨١م .
١١ ـ محمد حسين هيكل ـ السلطة الرابعة ـ القاهرة ١٩٨٥م .
١٢ ـ د. محمد على العوينى ـ الإعلام الدولى ـ الانجلو مصرية ـ القاهرة ١٩٧٨م .